النقد والتقييم في أصول الدين

CRITICISM AND EVALUATION OF RELIGIOUS ORIGINS

الدكتور: عبد الكريم بليل Dr. Abdelkarime BELLIL

جامعة الطارف University of El Tarf

bellkar23@yahoo.com

استلم:	2018/03/10	*Received*:	قُبل للنشر:	2018/11/18	*Accepted*:

ملخص:

يعد الخلاف في العقائد من الظواهر الطبيعية الملازمة للتجمع البشري لسنة الاختلاف فيهم، الناتج عن تفاوت المدارك والملكات، لذا كان النقد عملية معرفية تسعى لترجيح الحق والصواب، وتقريب الفهوم وتدارك النقص، ومن جملة ما يعتريه الاضطراب تقرير عقائد المسلمين في جزئياتها، لما مر على تدينهم من مخالطات لحضارات كبرى وتفاعل مع أديان ونحل وملل متشابكة، نتج عنه امتزاج ثقافي وفكري وعقدي واجتماعي، مر من خلاله كثير من التصورات التي أثرت في فهم نصوص الوحي.

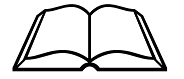
من أجل ذلك كان النقد المستمر والرصد للأطاريح الفكرية وسيلة مقاصدية للوقاية والعلاج مما يثلم العقيدة السنية الصحيحة ويعكر التوحيد الخالص.

الكلمات المفتاحية: النقد، الردود، الجدل، الحوار، العقائد.

Abstract

The dispute in the doctrines of the natural phenomena of assembly, resulting from varying perceptions, so cash was cognitive process seeking to tip the right and wrong, and rounded understanding, and Muslims over their religion interact with the major civilizations and interact with religions resulted in a cultural blending and intellectual and Social contract and, for that was the constant criticism and means of prevention and treatment, which violates the true faith

Keywords : *Criticism; Religion; Creeds; Controversy.*



October 27th, 2018 ***corresponding author: bellkar23@yahoo.com***

مقدمة:

تعد عقيدة الأمة الإسلامية عقد هوية لها، وعماد قيامها وثباتها، فإن مست بوهن، أو أصيبت بداء الخرافة والبدع، تداعت عليها النوائب فكرا وسلوكا، وتراكمت عليها المصائب من كل صوب، ونزل بها علل من قبلها، من تشتت وفرقة؛ تقيم النزاع في بيت الأمة الواحدة، فتذهب ريحها وتفشل عزيمتها، وتصير من أمة تقود الدعوة والإصلاح، وتقيم العدل وتنشر سبل الفلاح، وتتسيد بحضارتها، إلى أمة في ذيل التاريخ، ومؤخرة الركب، لا حصانة لها، يُنتدب لها من يبكي مصابها، ويستورد لها من يضمد جراحها.

من أجل ذلك؛ كتب الله لينصر جنده ويبعثن في أمة المسلمين من يجدد دينها، بأن يحي السنن، ويصلح ما انكسر بها، ويقيم الدين القيم، يرد كيد الأعداء، ويأخذ بيد الدخلاء، وينقد وينبه الفرقاء، و"مَن" هنا؛ للعموم المتكامل؛ لا للفرد الكامل.

أهمية الموضوع ظاهرة في إقامة سوق النقد البَناء، لصيانة البِناء، وإصلاح أسوار العقيدة الإسلامية، واعتلاء حراس الشريعة مناراتها، يرقبون الدخل، ويمنعون الدخن.

وإذ النقد من أبواب الكلام في الناس والطعن في أفكارهم تترتب عنه إشكالية:

هل يشرع النقد بكل صوره؛ أم له مقامات وصور؟

ماهي أصول النقد في تاريخ المسلمين وأدلته ؟

ماهي مراتب النقد وآدابه ؟

أولا: مفهوم النقد.

يشمل النقد: كل محاولة لمناقشة فكرة ما، أوقول، أوتقييم لشخصيات، أوطوائف أوجماعات، وهويمثل: عملية مراجعة لأفكار وأقوال الطرف المنتقد، وهذا العملية لها صور ومناهج متنوعة، كما أن لها أصولا وآدابا تتنوع من فن لآخر، وإن شملت بعض أصولها كل العلوم، وصور الكلام في الخطاب أوالخطيب.

أ–تعريف النقد.

أ–لغة: النون والقاف والدال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه. من ذلك: **النقد** في الحافر، وهوتقشره، والنقد في الضرس: تكسره، وذلك يكون بتكشف ليطه عنه.

ومن الباب: نقد الدرهم، وذلك أن يكشف عن حاله في جودته أوغير ذلك. ودرهم نقد: وازن جيد، كأنه قد كشف عن حاله فعلم [1].

ويأتي النقد بمعنى كشف العيوب، قال أبوالدرداء: " إن نقدت الناس نقدوك "، أي: عبتهم واغتبتهم، من قولك: نقدت الجوزة أنقدها، ونقد الدرهم، ونقد له الدرهم؛ أي: أعطاه إياه. ونقد الدراهم؛ أي أخرج منها الزيف. وناقدت فلاناً؛ إذا ناقشته بالأمر. [2]

ب–اصطلاحاً:

يتغاير مفهوم النقد بحيثيات الفن الذي يخاض فيه، فنقد الأدباء والشعراء؛ غير نقد الفقهاء وأهل الفرق، ونقد الأصوليين غير نقد المحدثين، فلكل قواعده ومناهجه، غير أن المشترك بينها هوالنظر في المقالة لبيان عيوبها، وكشف نقائصها، ثم الحكم عليها بمعايير فنها، وتصنيفها مع غيرها. والمعايير والأحكام الصادرة تتفاوت وتتغاير بحسب الفن الذي يمارس فيه النقد، وبحسب النقاد وملكاتهم العلمية.

للنقد مفردات مقاربة مثل: التقييم والردود والمناظرات والمحاورات والجدل والمباحثة والمراء والمناقشة، وإن كان لكل واحد ما يميزه عن غيره من دواعي وأساليب وغايات ودوافع:

- **التقييم**: يكون في الغالب للمقالات والإنتاج الفكري، بمنهجية عرض الخطأ والصواب، السيئ والحسن.
- **النقد**: يمارس على الرجال من حيث الأهلية العلمية والعدالة والثقة، كما يكون على المقالات والمذاهب والأدب والشعر، غير أنه لا يذكر إلا الخطأ في الغالب لأنه المراد. فالنقد عند أهل الحديث هووصف في الراوي يثلم عدالته ومروءته، مما يترتب عليه سقوط كلامه ورده، وهومرادف لكلمة الجرح.
- **الرد**: ففي الغالب يكون هدما لمقالة أوفكرة جملة وتفصيلا.

(1) معجم مقاييس اللغة: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا؛ تح: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية: بيروت. ط(1)، 1999م. ج2، ص577.

(2) لسان العرب: أبي الفضل جمال الدين بن منظور. دار صادر: بيروت. ط(5)، 1992م. ج14، ص254.

- **الجدل**: يكون بالأخذ والرد، والطرح والبدائل، وتصيد الثغرات، وكشف التناقض، وإيراد الاحتمالات، وعرض المتشابه والشبهات، بلا تقديم للبديل أحيانا، لأن الغاية منه تحطيم القول المخالفة، ومقاصده هجومية أكثر منها دفاعية.

- **المناظرة**: تكون بالمواجهة فينظر الخصمان لبعضهما، وينظر كل منهما في قول الآخر، فهي جدل لكن مباشر بين المجادلين. وغالب المناظرة في مسائل الاختلاف، وغالب الجدل في مسائل الخلاف، والردود جملتها في مسائل الخلاف.

- **المحاورة** للمقاربة، إذ يسبقها اختلاف، فيرمي المتحاوران لدرئه.

- **المناقشة** فللتفاهم، لعدم وضوح محل النزاع، أوبغية تصور المسألة ابتداء.

ويغلب استعمال مصطلح "النقد" في الأدب والشعر والفلسفة، و"الردود" في الفقه والعقائد، و"الجدل" في علم الكلام ومقالات الفرق، و"الجرح والتعديل" و"نقد الرجال" في علم الرجال والحديث، و"المناظرة" و"المناقشة" و"المباحثة" و"الحوار" في أي فن تواجه فيه الطرفان اتفقا في الرأي أواختلفا.

ب- مشروعية النقد.

من الخصائص الجبلية في الفرد البشري؛ النقد، فبوصفه متمدن بالطبع، والتوحش دأب السباع، فهويتعايش وسط تجمع لأفراد، ومقتضى القيام بتحصيل حاجاته؛ توافر العون، وذاك أنه لما لم يكن مكتفياً بنفسه في معاشه ومقيماته، لم يكن له بد من أن يسترفد المعاونة من غيره؛ لذا اتَّخَذ المدنَ ليجتمع مع جنسه ويتعاونوا، وتمدنه بالطبع؛ اقتضاه توزع الصنائع، فانقسمت الحرف على الخَلق، لتفاوت المهارات والملكات المكتسبة.

وكون الإنسان يملك ملكات ذهنية تمكنه من التمييز والقبول والرد، بجنب تلك؛ مولاته ونزوعه نحورغباته، وسعيه للظفر بمبتغاه المعنوي والحسي، فهويمتلك قدرات على الدفاع عن مبتغاه والهجوم على منغصات مراده، والرد على العوارض بالكلام أوالكُلام، بقذائف اللسان أوصولات الحسام، وذا جزء فطري من فروض كيانه، بتلقائية تبرز ذاتيته الوجودية الفردية ضمن نسق جماعي، فكان جبلة ميالا للخصام، وأكثر شيء جدلا، فيبرع في انتزاع الدلائل ونظم الحجج واختلاق الشبه، وإيجاد المغالطات، وتوفير التبريرات. ودواعي الهوى فيه تحرك نزعات التمرد على الهدى، وتلبيس الحق بالباطل، والتدليس بين الخير والشر، واستبدال الذي هوأدنى بالذي هوخير. فيتواجد طرفان؛ بين الواقف على ما بلغ من الهدى

والخير، المتمسك بالمعروف، وآخر منفلت من ربقة ذلك. والتمسك هنا درجات والتفلة دركات، فسبل السلام متفاضله، وطرقات الضلال متشابكة.

ونزعة الإنسان الجبلية للدفاع عن كيانه الفكري والمادي؛ تجعله ينقد ما يراه مخالفا لما هوعليه؛ جلبا للمنفعة ودرء للمضرة، فيقوم الجدال والنقد بين الأفراد، لاختلاف النزعات والأهواء، فيتقارب أهل طائفة، وتبعد أخر، ونزعة الذاتية الفردية تركب الذاتية الجماعية، للدفاع عن الوحدة القائمة، واستمرار الكينونة الجماعية للطائفة أوالأمة، ببناء هوية تجمع الفرادى في جماعة. هنا يتطلب بيان صلاحية مقومات الجماعة وأحقيتها وصلاحياتها، والرد على الخصوم، أونقد غيرها؛ أن لم يكونوا معها، إذ الحق واحد، ودلائل الأحقية والمصداقية وحدة حاملة للحق لا تفرقه بين الخصوم.

والطمأنينة النفسية الفردية والجماعية تفرض وضع قواعد تمكن من التشبث والاعتقاد الراسخ بصدقية المعتقد ومصداقية التوجهات، لتوفير الرغبة المعنوية الروحية الضرورية بصلاحية العقيدة والمذهب والتوجه والفكر، وإلا وقع اضطراب نفسي وخواء روحي وفراغ معنوي، ينتج صدامات وآفات اجتماعية تفكك الجماعة، وتخل بقواعد الاجتماع، فتنهار المنظومة الموحدة، وتذهب ريح الجماعة لكثرة النزاع.

من أجل ذلك؛ كتب الله ﷻ على علماء الإسلام النفير خفافا وثقالا، لنثل السهام من كنانة التوحيد الخالص للرد على ملل الكفر ونحل الباطل، فكان دأبهم رصد حراك الشبه، وحراسة الشريعة من توغل البدع، وتغول رؤوس الهوى، فقادوا نحوهم حملات لسانية لنقض شبههم، وكشف فتونهم، وتعرية عيوبهم.

وحماية العقيدة وتحصين معاقل التوحيد هومن حق الله على عباده، وحق المسلمين على علمائهم، في رد كل مخالف ومخالفته، ومضل وضلالته، ومخطئ وخطئه، حتى لا تتداعى الأهواء بفكر الأمة فرادى وجماعات؛ تعثوا فسادا في فطرهم، وتقصم وحدتهم، وتؤول بهم لدين مبدل، أوشرع محرف، وركام نحل، وبقايا ملل، وهذا سيرا على أصل الاعتقاد، ووصلا لسبل السلف الجهادية الدفاعية، واتصالا بها، باللسانين: القلم واللسان، في تاريخهم الزاخر بقصص وروايات ومناظرات ومؤلفات.

ومن حوى جملا من التاريخ؛ درى من خبر من مضى مصارع أهل السوء على يد أهل السنة، وقرأ عن أهل العلم مكاسرتهم لصنوف الأعداء من الصابئة والملاحدة والباطنية والقرامطة والاتحادية والرافضة واليهود والنصارى والمجوس، ردا لما يلقونه ويلقنونه بصريف الأقلام، وقذائف الكلام، من كفر وضلال وهوى غالب، وانحلال متكالب، وما يثيرونه من أدواء الشبهات، وما ينثرونه من أمراض الشهوات، فتنازعوا سبل الضلال عن قوس واحدة.

وسمات النقد لدى جمهرة العلم، تلمس الهدى، وتبين الصواب، وتدبر الأقوال، والتبصر في الآراء. لذا يقول ابن القيم:" عادتنا في مسائل الدين كلها دقها وجلها أن نقول بموجبها، ولا نضرب بعضها ببعض، ولا نتعصب لطائفة على

طائفة، بل نوافق كل طائفة على ما معها من الحق، ونخالفها فيما معها من خلاف الحق، لا نستثني من ذلك طائفة ولا مقالة، ونرجومن الله أن نحيا على ذلك ونموت عليه ونلقى الله به، ولا قوة إلا بالله ".

وداعي الخلاف يقتضي تقصي الحق وتتبع الحقيقة، لذا دأب العلماء الرد على المخالف، ونقد المعارض، ومناظرة المحاور، ومجادلة الخصم، فكان مقصد ذاك أن " عنى العلماء في الإسلام بالجدل والمناظرة عناية شديدة، من يوم أن نشب الخلاف الفكري بين العلماء ورجال الفكر في هذه الأمة، وانتهت عنايتهم بوضع قواعد لتنظيم الجدل والمناظرة، لكي يكونوا في دائرة المنطق والفكر المستقيم، أسموها علم الجدل، أوعلم أدب البحث والمناظرة "(1) .

فهذه جادة مطروقة لحراسة جميع العلوم، والدفع عنها من كل صارف لها عن وجهها، فالرصد لكل مخالف يجري في واد واحد لجميع العلوم والمعارف، وسوق قامت عليه ساحات المناظرة والجدل.

قال ابن خلدون: " أما الجدل: فهومعرفة آداب المناظرة، التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية وغيرهم، فإنه لما كان باب المناظرة في الرد والقبول متسعا، وكل واحد من المتناظرين في الاستدلال والجواب يرسل عنانة في الاحتجاج، ومنه ما يكون صوابا، ومنه ما يكون خطأ، فاحتاج الأئمة إلى أن يضعوا آدابا وأحكاما يقف المتناظران عند حدودها في الرد والقبول، وكيف يكون مخصوما منقطعا، ومحل اعتراضه أومعارضته، وأين يجب عليه السكوت، ولخصمه الكلام والاستدلال، ولذلك قيل فيه إنه: معرفة بالقواعد من الحدود والآداب في الاستدلال، التي يتوصل بها إلى حفظ الرأي أوهدمه.. وأول من كتب فيه البدوي والعميدين، ثم كثر التأليف فيه من بعدهما (2) .

بل قبل بروز الخلاف بين المسلمين، كان الجدل والمناظرة في القرءان للمشركين وأهل الكتاب، ومنه استنبط الصحابة أصولها للرد على شبه مشركي قريش، ومناظرة أهل الكتاب، ونقد عقائد اليهود والنصارى، ومحاجة المنافقين والمكذبين، قال ﷻ آمرا نبيه ﴿ **قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ (64) يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (65) هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (66) مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا**

---

(1) تاريخ الجدل: أبوزهرة. دار الفكر العربي: بيروت. ط(1)، 1934. ص6.

(2) المقدمة: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون. مكتبة لبنان: بيروت. ط( )، 1999م. ص117.

وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (67) إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ (68) وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْيُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ (69) يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ (70)يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (71) وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ (72) وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْيُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (73) يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُوالْفَضْلِ الْعَظِيمِ (74) وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (75) بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ (76) إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ﴿البقرة: 77﴾.

فنقد العقائد وتتبع مقالات الفرق والطوائف ودحض شبه أتباع النحل والملل، منشأه القرءان الكريم، في رده على أقوال أهل الكتاب والمشركين، وعرض معتقداتهم ومقالاتهم ودحضها، وأمر الله تعالى بدعوته وجدالهم بالتي هي أحسن وجهادهم باللسان والسنان، منه قولهﷻ ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوأَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوأَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ النحل:125﴾. ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ العنكبوت:46﴾. ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوزَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ الأنبياء:18﴾.

وكتاب الله ﷻ جاء لنقد العقائد السائدة وانحرافها، ونقد مظاهر التحلل الاجتماعي وإنكار البعث، فقرر منهجا لعملية الإصلاح، بالبدء بالتخلية والتصفية للباطل وشوائبه، ثم التحلية والتربية؛ ببناء مفاهيم جديدة في الألوهية والأسماء والصفات، فانتقد آلهة المشركين وبين عيوب ما يزعمون ألوهيته، وكشف النواقص التي تنفي عنها التأله ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوأَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴿ ﴾الزمر: 39﴾.

﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ ﴿النجم:23﴾.

ونقد **اليهود** في زعمهم يهودية إبراهيم عليه السلام وإتباعهم له ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنْزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوِيُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ ﴿البقرة: 70﴾.

ونقد **النصارى** في مواضع عدة منها ما ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انْظُرْ أَنَّى يؤفقون قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوالسَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ﴿المائدة:76﴾

زيادة على أدلة الكتاب المثبتة لمشروعية نقد النحل والملل، يستمد النقد مشروعيته من أصول في دين الله تعالى هي:

- مشروعية النصيحة لله عز وجل ورسوله ﷺ وسائر المسلمين.
- مشروعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذا أصل إسلامي، وهوية الأمة وفضلها على الأمم.
- مشروعية محاسبة النفس، ومراجعة الأفعال والقرارات، والمحاسبة تكون من الفرد وبين الجماعة.

قال أحمد بن حنبل: الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، يدلون من ضل إلى الهدى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فلله ما أحسن أثرهم على الناس، وما أسوأ أثر المخذولين عليهم [1].

ومباحث نقد العقائد والردود " من ضنائن العلم وغوالي، لأنها تحمل إعلان الصوت الإسلامي عاليا، والقلم له راكما، بإظهار شعار من شعائر علماء الأمة الإسلامية، وبيان وظيفة من وظائفهم الملية ، وتقرير أصل من أصولها التعبدية، وهو: " مشروعية الرد على كل مخالف بمخالفته"، وأخذه بذنبه، وإدانته بجريرته، " ولا يجني جان إلا على نفسه"، كل هذا " لحراسة الدين"، وحمايته من العاديات عليه، وعلى أهله، من خلال هذه " الوظيفة الجهادية" التي دأبها: الحنين إلى الدين، والرحمة بالإنسانية، لتعيش تحت مظلته: تكف العدوان، وتصد المعتدين، وتقيم سوق الأمر بالمعروف، ورأسه " التوحيد"، والنهي عن المنكر، وأصله " الشرك "، وتحافظ على وحدة الصف، وجمع الكلمة، ومد بشاشة الإيمان، وسقيا ترقرق ماء الحياء، وتقيم طول الإسلام، وقوته، وظهوره، على الدين كله ولوكره المشركون، وتحطم الأهواء ولوكره المبتدعون " [2].

من دوافع قيام علم الكلام نقد العقائد المخالف للإسلام، ودرأ فتن المقالات والشبه، قال ابن خلدون في تعريفه لعلم الكلام:" هوعلم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية، بالأدلة العقلية، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة، وسر هذه العقائد الإيمانية هوالتوحيد ". [3]

فحصن المسلمين التوحيد الخالص، ورأس مالهم الدين القيم، والهوى باعث البدعة، والجهل منبع الشبه، والبدع حبائل الكفر؛ لذا " اشتد نكير السلف والأئمة لها، وصاحوا بأهلها، من أقطار الأرض، وحذروا فتنتهم أشد التحذير، وبالغوا في ذلك؛ ما لم يبالغوا مثله في إنكار الفواحش، والظلم، والعدوان، إذ مضرة البدع، وهدمهما للدين، ومنافاتها له:

---

(1) الرد على الزنادقة والجهمية: أحمد بن حنبل الشيباني أبوعبد الله؛ تح: محمد حسن راشد. المطبعة السلفية: القاهرة. ط(1)، 1393. ص6.

(2) الردود: بكر أبوزيد. دار العاصمة: الرياض. ط(1)، 1414. ص(7-8).

(3) المقدمة: ابن خلدون. ص264.

أشد.[1] وكان قيامهم بمهام حراسة الشريعة الغراء، وترصد حراك البدع، وتتبع مراصد الأهواء، والتنبه لزلات الآراء، والتنبيه على الأخطاء، فرض يلتزمون به، أن كتب الله ﷻ عليهم ليبينن للناس دين الله الحق، ومن جملة بيان الحق، كشف الباطل؛ ألا يلتبس، وإسكات أهل الباطل ألا ينطق الرويبة، فما سكت عالم إلا تصدر جاهل، والبدعة ساقطة، وستجد لها لاقطة، " فالمرصدون للعلم، عليهم للأمة حفظ الدين، وتبليغه، فإذا لم يبلغوهم علم الدين، أوضيعوا حفظه، كان ذلك من أعظم الظلم للمسلمين، ولهذا قال ﷻ **﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾ ﴿ البقرة: 185﴾**، فإن ضرر كتمانهم تعدى إلى البهائم وغيرها، فلعنهم اللاعنون حتى البهائم"[2].

ثانيا: تاريخ النقد عند المسلمين وآدابه.

أ–تاريخ نقد العقائد.

وعد الله بحفظ كتابه ودين، فقيض لذاك حرس الحمى، ومرابطي الثغور، علماء الأمة، ممن لا يألون جهدا في ترصد الزلات، وتتبع الأخطاء، حفظا للعلوم قاطبة دينية ودنيوية، يذبون الأصاغر أن يعثوا بعلوم الأكابر، ويصوبون خطأ من فيهم، وينقدون سبائك العلم، فنا فنا. فمما " يختص به العلماء رد الأهواء المضلة بالكتاب والسنة على موردها، وبيان دلالتهما على ما يخالف الأهواء كلها، وكذلك رد الأقوال الضعيفة من زلات العلماء، وبيان دلالة الكتاب والسنة على ردها ". [3]

تاريخ نقد عقائد المسلمين مرتبط بظهور أول بدعة كيد بها الدين القيم والسنة الغراء، وبكل هوى وضلالة تخالف دعوة المرسلين، فلله من يطفئ لهب فتن الشرك والكفر والبدع، لأن دين الإسلام " لا ينسخ أبدا، لكن يكون فيه من يدخل من التحريف والتبديل والكذب والكتمان؛ ما يلبس به الحق بالباطل، ولا بد أن يقيم الله فيه من تقوم به الحجة

---

(1) مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين: ابن قيم الجوزية شمس الدين؛ تح: رضوان جامع رضوان. مؤسسة المختار: القاهرة. ط(1)، 2001. ج1، ص372.

(2) مجموع الفتاوى: تقي الدين أبوالعباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؛ تح: أنور الباز، عامر الجزار. دار الوفاء: بيروت. ط(3)، 2005. ج28، ص187.

(3) جامع العلوم والحكم: أبوالفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. دار المعرفة: بيروت. ط (1)، 1408هـ. ص 98.

خلفا عن الرسل، فينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فيحق الله الحق ويبطل الباطل ولوكره المشركون. [1]

من استقرأ الوحيين: تدبر جدال ومحاجة الأنبياء لقومهم، ومناقشة ومحاورة الصالحين لأهليهم، ونقد الباطل لبيان الحق، والرد على الضلال، وكشف المخالفة، فورثتهم من بعدهم على تطاول القرون.

ومبدأه بالصدع بالرسالة وسنة صاحبها وسيرة صحبه ومسلك من تبعهم، وأوله في الكتاب المبين، قال ﷻ ﴿ **وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ (36) إِنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ (37) وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ (38) لِيُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي يَخْتَلِفُونَ فِيهِ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ** ﴾ **﴿النحل:36-39﴾**. فقوله ﴿ **ﷻليبين لكم**﴾ متعلق بقوله ﷻ **﴿ولقد بعثا﴾**، أي أن مهمة الرسول الدعوة بالتوحيد لله وبيان ما اختلف فيه الناس وكشف كذب الكافرين. ومثله قوله ﷻ ﴿ **وَلَمَّا جَاءَ عِيسَى بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ الزخرف: 63﴾**.

فبيان الخلاف من مقاصد الإسلام، لتزول عن الأمة غشاوة الخلاف، وبيان الاختلاف الجائر بإحقاق الحق وإبطال الباطل، بالنقد والجدل والردود والمحاجة لإقامة الدين وظهوره وحراسته، وفي ذاك كله آيات وافرة، قال ﷻ ﴿ **ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوأَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوأَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ** ﴾ **﴿النحل:125﴾**، ﴿ **وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَونَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ** ﴾ **﴿البقرة:111﴾**. قال **الجويني (ت 478/ 1085 م)**: "وهذه الألفاظ عموم في التوحيد والشريعة، وهي أيضا سيرة الرسل عليهم السلام مع أممهم، وسيرة رسولنا، وسيرة علماء الصحابة رضي الله عنهم بعده، ومن بعدهم من التابعين وأتباعهم، إلى يومنا هذا.

وعليه عادة العقلاء في أديانهم، ومعاملاتهم، ومعاشاتهم. فإذا رأى العالم مثله، يزل ويخطئ في شيء من الأصول أوالفروع، وجب عليه من حيث وجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر: دعاؤه عن الباطل وطريقه، إلى الحق وطريق

______

(1) مجموع الفتاوى: ابن تيمية. ج11، ص434.

الرشد والصواب فيه، فإذا لح في خطابه، وقوى على المحق شبهته، بما أمكنه من طريق البرهان، وحسن الجدال، فحصل إذ ذاك بينهما المجادلة، من حيث لم يجد بدا منها في تحقيق ما هوالحق، وتمحيق ما هوالشبهة والباطل. وصار بذاك هذا المعنى: الجدال، من آدك الواجبات، والنظر من أولى المهمات، وذلك يعم أحكام التوحيد والشريعة"[1] .

والنبي ﷺ صدع بدعوة الحق وبين وجوه بطلان دعوة الكفر، فانتقد عقائد المشركين واليهود والنصارى، ولوكفى بعرض الحق لكان ذاك عند قومه اختلاف أوجه نظر، وما ظنهم فيه إلا أن اجتالت بعض آلهتهم بسوء، فلما عاب طرائقهم، وأمرهم أن يذروا ما كان يعبد آباؤهم الأولين، توعدوه وهوفيهم ضعيف، ولولا رهطه لرجموه.

" يظهر أن النبي لاحظ ذلك الإعراض، فأراد أن يجذبهم إلى مناقشته، والمناقشة بين الأكفاء محك الصواب، ومخبار الحقيقة، فذكر آلهتهم، وبين بطلان عبادتها، فأقبلوا مجادلين، ولكن الجدال باللسان أعجزهم، وهم القوم الخصمون "[2] .

وحاج ﷺ وفد نصارى نجران عندما سألوه ما تقول في عيسى عليه السلام، فقال:" ما عندي فيه شيء يومي هذا، فأقيموا حتى أخبركم بما يقال لي في عيسى عليه السلام، فأصبح وقد أنزل الله تعالى في عيسى عليه السلام **﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (59) الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ (60) فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴿ ﴾آل عمران:61﴾**. والآية تشير:" جواز مجادلة أهل الكتاب ومناظرتهم، بل استحباب ذلك، بل وجوبه، إذا ظهرت مصلحته من إسلام من يرجى إسلامه منهم، وإقامة الحجة عليهم، ولا يهرب من مجادلتهم إلا عاجز عن إقامة الحجة، فليول ذلك إلى أهله، وليخل بين المطي وحاديها، والقوس وباريها «[3] .

وما دري عصر النبوة خلافا في مسائل أصول الدين بين الصحابة في ما عرف بعدهم، من الكلام في الصفات والأفعال والقرءان، وما كان بينهم أكثر مما هوحوار ونقاش، فإن عسر الحسم رجعوا للنبي ﷺ، وما علم أنهم تخالفوا أوسألوا النبي في شيء مما ورد في القرءان في صفاة الله وأسمائه وكلامه ووحيه؛ مما جُعل مثار نزاع بعدهم، و" لم يكن عند أحد

---

(1) الكافية في الجدل: أبوإسحاق الجويني؛ تح: فوقية حسين محمود. مطبعة الحلبي: القاهرة. ط ()، 1979. ص (23-24).

(2) تاريخ الجدل: أبوزهرة. ص43.

(3) زاد المعاد في هدي خير العباد: محمد بن أبوبكر أيوب الزرعي أبوعبد الله؛ تح: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط (14)، 1986. ج3، ص557.

منهم ما يستدل به على وحدانية اللّه تعالى، وعلى إثبات نبوّة محمد، سوى كتاب الله، ولا عرف أحد منهم شيئاً من الطرق الكلامية ولا مسائل الفلسفة، فمضى عصر الصحابة رضي الله عنهم على هذا "[1].

والصحابة من بعد نبيهم حملوا الروح الجهادية الدفاعية، وأعملوا النصوص القرآنية، والتزموا بالسنة النبوية قولا وفعلا وتقريرا، من رد البدع، وجدل الأهواء، والدفع في نحورها وأعجازها، والقيام على إبطالها ووأدها وليدة.

و" عهد الصحابة والخلافة الراشدة تناول الجدل شعبا ثلاثة:

- جدلا في الإمامة.
- جدلا في أصول العقيدة.
- جدلا في الفروع "[2].

وأول بدعة حدثت بين ظهراني الصحابة "بدعة الخوارج"، وليس في بدعتهم صحابي واحد، فهم أول من فارق الجماعة، وفرق الكلمة، والناس إذ ذاك عنق واحدة، فمرقوا عن السنة إلى البدعة، فأثاروا مسألة الفاسق الملي، وشرعوا أبواب الخلاف في مفهوم الإيمان، ولوسكتوا لقل الخلاف، لكن غرهم في ذاك تعبدهم، واستبدادهم برأيهم.

فرد الصحابة على الخوارج بدعة الافتراق التكفير، وجادلهم الخليفة علي، وحبر الأمة ابن عباس، وما علم بخبرهم صحابي أولاقاهم إلا ناظرهم وكشف منهم الأسرار، وفضحهم على المنابر، فتقاذفت بهم البلاد؛ حتى لم يجدوا موضعا يحوجهم، ولا صديقا يؤويهم، فشرقوا وغربوا، وأنجدوا وأسهلوا، وأصحروا وأجبلوا، والرعب قد ملك لبهم، فعند ذلك قضوا نحبهم، فخفت صوتهم فترة من الدهر.

و" حدث في زمنهم القول بالقدر، وأن الأمر أنف، أي أن الله تعالى لم يقدر على خلقه شيئا مما هم عليه. وكان أول من قال بالقدر في الإسلام، معبد بن خالد الجهني (80 هـ / 699 م)، وكان يجالس الحسن بن الحسين البصري (ت110 هـ / 728 م)، فتكلم في القدر بالبصرة. وسلك أهل البصرة مسلكه لما رأوا عمروبن عبيد (ت 144 هـ /

---

(1) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي؛ تح: محمد زينهم، مديحة الشرقاوي. مكتبة المدبولي: القاهرة. ط(1)، 1997. ج2، ص 356.
(2) تاريخ الجدل: أبوزهرة. ص82.

761 م) [1] ينتحل، وأخذ معبد هذا الرأي عن رجل من الأساورة، يقال له أبويونس سنسويه، يعرف بالإسوارين، فلما عظمت الفتنة به عذبه الحجاج (ت 95 هـ / 714 م) وصلبه بأمر عبد الملك بن مروان (ت86هـ/705 م)[2] سنة ثمانين.

ولما بلغ عبد الله بن عمر بن الخطاب (73 هـ / 692 م) مقالة معبد في القدر تبرأ من القدرية. واقتدى بمعبد في بدعته هذه جماعة، وأخذ السلف رحمهم الله في ذم القدرية، وحذروا منهم كما هومعروف في كتب الحديث، وكان عطاء بن يسار (ت110هـ/ 728 م) [3] قاضيا يرى القدر، وكان يأتي هو ومعبد الجهني إلى الحسن البصري فيقولان له: إن هؤلاء يسفكون الدماء ويقولون: إنما تجري أعمالنا على قدر الله، فقال: كذب أعداء الله، فطعن عليه بهذا، ومثله"[4]

ثم كان عصر التابعين فساروا على الأصل العقدي، وقاموا في وجوه أهل الأهواء، وقاوموا أهل البدع والزنادقة وأهل الكتاب، فكاسروهم بالقلم واللسان، والسيف والسنان، فألفوا وخطبوا وأفتوا وقضوا وحذروا ودافعوا، وبكل ذلك قد

---

(1) هو: عمروبن عبيد بن باب، مولى بني تميم، المعتزلي القدري، قال ابن قتيبة: كان يرى رأي أهل القدر ويدعوإليه، ويقول بالمنزلة بين المنزلتين، وقال بفسق الفرقتين المقاتلتين يوم الجمل، ورد شهادتهم.

– الفرق بين الفرق: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي. دار الكتب العلمية: بيروت، ط (1)، 1405هـ - 1985م. ص (20، 120، 121).

– الملل والنحل: محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني؛ تح: أحمد فهمي محمد. دار المعرفة: بيروت. ط ( )، 1980. ج 1، ص (48 – 49).

(2) هو: عبد الملك بن الحكم بن أبوالعاص بن أمية، أبوالوليد الأموي، أمه عائشة بنت معاوية بن المغيرة. كان عبد الملك قبل الخلافة من العباد الزهاد الفقهاء .. من فقهاء المدينة أربعة قبل أن يدخل الإمارة.

– البداية والنهاية: ابن كثير. ج11، ص (377- 379).

(3) عطاء بن يسار القاضي، يرى القدر، مولده لسنتين بقيتا من خلافة عمر، ومات سنة عشر ومائة.

– المعارف: أبومحمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري؛ تح: ثروت عكاشة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ط(2)، 1992 م. ص 441.

(4) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: المقريزي. ج2، ص 356.

جاهدوا، فأخمدوا ثائر الفتن، وسكنوا قائم الشبهات والشهوات، وأقاموا سوق الكتاب والسنة، وكتب الملل والنحل والمذاهب والفرق سجل حافل للردود الكاشفة عن هذه الأهواء.

والردود العلمية بين علماء السنة منهجها النقد البناء، ودرء الشبه وبيان مواطن الزلل، وبعضها كانت تحقيقات علمية في مسائل عويصة، لبيان الراجح ورد المرجوح.

فالخلاف فيما يتعلق بالعقائد والفقه لم يتجاوز الحد النظري والاتجاه الفكري، والعلماء الذين تصدوا لهذا لم يجر بينهم خلاف أدى إلى امتشاق الحسام، وطبيعة حياتهم العلمية لا تسمح لهم بأن ينقلوا الخلاف من ميدان القول إلى ميدان العمل، ولم يكن الاختلاف النظري ليصل في حدته إلى أن يجعلوه عمليا، ولم تظهر الحد إلا في أن يحكم كل واحد على الآخرين بالخطأ أوالابتداع. وإذا كانت هناك آراء تمس الاعتقاد، فقد نحى العلماء معتنقيها عن أن يكونوا في زمرة المسلمين، فمثلا ظهرت في عهد علي طائفة تعتقد حلول الله في علي بن أبي طالب تسمى السبئية، وأخرى تعتقد أن الرسالة كانت لعلي ولكن جبريل أخطأ ونزل بها على محمد؛ وتسمى الغرابية، ولكن المسلمين جميعا يقرون أن هاتين الفرقتين ليستا من أهل الإسلام في شيء، كما أن في الخوارج فرقة تنكر سورة يوسف، وهذه الأخرى قد أجمع المسلمون على أنها ليست من ليست من أهل الإسلام [1] .

وممن ألف في موضوع المباحثة: أبوجعفر بن عمر الخصاف (ت280هـ/ 893 م)، «الحجج "، وأبوزيد الدبوسية (430 هـ /1039 م) " تأسيس النظر"، وألف أبواسحاق الشيرازي (ت 476 هـ/1083م) «المعونة في الجدل"، وألف ابن الجوزي (ت597هـ/ 1201 م) "الإيضاح لقوانين الاصطلاح"، وألف ابن الحنبلي (ت 634هـ/1237 م) "استخراج الجدال من القرءان الكريم"، وعقد ابن خلدون الفصل التاسع من "المقدمة" في أصول الفقه وما يتعلق به من الجدل والخلافيات، وغيرها كثير.

أما كتب الردود والجدل ونقد النحل والملل فهي مما لا يحصى كثرة، فرد العلماء على اليهود والنصارى والمجوس والدهرية والفلاسفة والزنادقة وأهل البدع، وأهل الأهواء، وأصحاب الحيل، كما نقد بعض أهل السنة فيما لم يحالفهم فيه الحق.

---

(1) تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد: محمد أبوزهرة. دار الفكر العربي: القاهرة. ط( )، دت. ص(17-18).

ب–أصول وآداب النقد.

كلام أهل العلم ونقدهم في شتى الفنون هووسيلة لإدراك غاية، فليس من مقاصدهم الخوض في أعراض الناس، لذا التزموا الاعتدال في بيان الأحوال، والوزن بالقسط في إصدار الأحكام، وأهم قواعد نقد الرجال وتقييم المعين هي:

1 – أهلية الناقد:

من حسن إسلام المرأب تركه ما لا يعنيه، ومما لا يعنيه ما لا يعيه، ومن فطنة العاقل معرفة قدره، ووزن قدر من ينتقد، إذ النقد وسيلة لغاية مقدرة بمقصد، وترجيح وقته ومشروعيته في المعين والزمان مرتبط بمقتضى المصلحة الشرعية، وهي راجحة بين توارد الخير وتدافع المفسدة، فكان ذا الباب عويصا على المبتدي الشادي، مشكلا على الطالب الحادي، يتريث فيه أولي العزم من أصحاب العوالي، غير أن حماسة الأعصاب وجرأة الإقدام؛ تدفع من لا باع له في تصدر المقام، وأولى له ثم أولى ترك الفرس لفارسها، والسهم لباريها، والتولي عن الزحف على من لا قبل له بهم.

فإذ كان من الحق ألا يمنع صاحب الحق عن حقه، فمن الحق ألا يعطى هذا الحق؛ لمن لا يستحقه، ومن الحكمة والعقل والأدب في الرجل؛ ألا يعترض على ما ليس له أهلا، ولا يدخل فيما ليس هوفيه كفؤا، ومن قوادح الأهلية تلبس الناقد بباطل ما ينتقد، أوجهله بالحق أصلا، أوألا يجيد الدفاع عن الحق، ولا يدري مسالك الباطل.

لذلك؛ فليس كل أحد مؤهلا للدخول في حوار صحي صحيح، يؤتي ثمره يانعة، ونتاجه طيبا، فالجاهل بالشيء ليس كفؤا للعالم به، ومن لا يعلم لا يجوز له جدال من يعلم، وتقرير ذلك في قول إبراهيم ﴿ عليه السلام يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ ﴿مريم:43.﴾

ومن البلاء نقد الجهلة للعلماء، ومناطحة الأصاغر للأكابر، فالواجب على من لا يعلم؛ أن يسأل ويتفهم، لا أن يعترض وينتقد، وهي سيرة أولي العزم من الرسل ﴿ قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ ﴿الكهف:66. ﴾

وليس كل من يعلم الحق مؤهلا للدفاع عن الحق والجدل عنه، فحصول المعرفة لا يقتضي توفر ملكة الدفاع عنها، وإدراك شيء من الحق؛ لا يلازمه القدرة على كشف أشياء من الباطل. فقد يدري الناقد المتصدر للنقد قولا؛ ولا يعلم بأوجه أخر، ويستوعب قاعدة؛ ولا يفطن لشروط، ويدرك مسالكا ولا يعي عللا، ويحفظ دليلا ولا يستنبط وجه الاستدلال منه، ويظن أن ما معه حق؛ يقابله لزاما غيره من الباطل.

فما كان على قواعد الأصول، أومردود إليها فليس ببدعة ولا ضلالة، وذا قول من دري السنن وقواعدها، وفقه النصوص وأصولها، ولا يتأتى ذلك إلا لمن له الباع الطولي من العلم الصحيح، والدراية بالشريعة ومقاصدها.

فالعلم يسوقه النظر الفاحص، وتتبع النصوص، وجمعها وحمل بعضها على بعض، وإعمال كلام الله ورسوله ما أمكن، واستيعاب الآثار، والدراية بأقوال أهل العلم، والمطالعة لمسالكهم في الاستدلال، وطرقهم في الاستنباط، فهم ألزموا الفتوى؛ ولم يلزموا إيراد دليلها، فيكون لبعضهم كلام مما يرى غيره أن لا مستدل له عليه، غير أن هدي العلماء حمل كلام من يوثق في علمه ودينه على حسن الظن.

والأصل فيمن تكلم في دين الله ألا يقف ما ليس له به علم، فدري لزاما أن قول العالم؛ لدليل عرفه وجهله غيره، وإن كان قوله مرجوحا، فهدي الأئمة تتبع السنن وجمع النصوص، وإعمال القواعد والأصول، لذا لن تجد فيما قرروه، أواستحبوا؛ ما يخالف نصا إلا لمعارض عندهم، ولا ظاهرا؛ إلا بتأويل مقبول، ولا تجد بينهم من يبدع مخالفه، أويضلله، لعلمه بأن له متمسكا بما يصلح له ترجيحه، وإن عارض ترجيح غيره.

بناء على ذاك؛ لا يجوز أن يطلق أحد لسانه بالنقد؛ ولم يبلغ رشد العلم، ولا تأهل لملكة الرد، فكان لزاما في الناقد توافر أهلية القيام بالنقد، لبيان الحق، وإبرام أدلته، ونصبها دليلا عليه، وإلا فقد ذم الله تعالى من يحاج بلا علم، فقال ﷻ **﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ﴿آل عمران:66﴾**.

2- تحديد محل النزاع:

تحرير محل النزاع مع المخالف يضمن عدم تشعب الخلاف فيما لا خلاف فيه، ويتم التحرير بالاعتناء بالمضمون المتنازع فيه، وتقريب شقة الخلاف، بحيث يسقط منها الخلاف اللفظي، وتوضيح مأخذ المخالفة، وإحكام إدراكها؛ أساس في ترتيب النقض، وضبط محل النزاع يقرب المفاهيم، ويختصر زمن الجدل والنقاش، فيقضي على الخلاف اللفظي، ويوجه دفة النقد نحوصلب الموضوع، ويساعد على بحث دقائق الإشكالات، بدل الخوض في الحواشي والأطراف، فقد يكون الطرفين متفقين في النتائج، متغايرين في منهج العرض، مجتمعين في مبدأ الاستدلال، غير أن تعبير كل واحد بمصطلحاته؛ يوهم بنوع من الخلاف، يسببه تحكم كل طرف في مقالة الآخر بمفاهيمه هو.

وكثير من النزاع بين الجماعات الإسلامية، تنازع لفظي، تحول الملاسنة والتصاول دون فهمه والتدقيق في مضمونه، فيُضخم ويتولد، وينموويتشقق، ويتفرع ويترعرع، في خطب ومطبوعات وأشرطة تسجيلات، وتندلع معارك خطابية، ومساجلات كلامية، تتناسل منها الفرقة والشر.

3- توثيق النقد والتثبت من مصادره:

لا من الكتب التي ترد على من ينتقد، أوتحكي عنهم، أوفيما يقال عنهم؛ فهي مراجع بين التابعة والثانوية وما لا قيمة له. وذا مسلك بالغ في الأهمية، بالأخص في المسائل التي يترتب عليها حكم، أوتخالف منهج المنتقد وأقواله.

فكثير من التهم أوأوصاف التناقض والتخبط؛ قد تلحق بعض المردود عليهم، غير أن الناقد لم يراع أنه لم ينتقد نصوصهم، بل نقد الفهم الموثق عن كلامه، إما من أتباعهم أومن معارضيهم، ومسالك نقل الكلام متعددة، فقد يكون مشافهة أومكاتبة، وقد يكون ملخص لما فهم من الكلام، أولازم للقول، وقد حصل من ذا الكثير، فكم من عائب لقول لعالم، ولم يدر نسبة القول له من مصنفاته، بل من مؤلفات خصومه.

والأصل هناك إعمال قواعد قبول الرواية، فقد ينقل من مصادر تابعة، فينظر لمنهج صاحبها في نقل كلام غيره والرد عليهم ونقدهم. فمن الغلط الفاحش قبول تقول الناس بعضهم على بعض، ثم يبني عليه السامع حبا وبغضا، ومدحاً وذماً، فالواجب على العاقل التثبت والتحرز وعدم التسرع، وبهذا يعرف دين العبد ورزانته وعقله.

قال الشوكاني (1281 هـ/ 1864 م): " المراد من التبين التعرف والتفحص، ومن التثبت الأناة وعدم العجلة، والتبصر في الأمر الواقع والخبر الوارد حتى يتضح ويظهر «[1].

ولنا في الردود على أهل الكتاب في القرءان ونقد عقائدهم مثلا؛ ففيها تورد عليهم أقوالهم من كتبهم، ويتحاكم في نقد تحريفهم لمصادرهم، فيرد باطلهم بمراجعهم **﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَاةُ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (93) فَمَنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (94) قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿آل عمران:95﴾**.

فالأصل في النقد أوالفتيا الأخذ من المصدر، أومن الثقة الذي ضبط ما معه من المصدر إن تعذر التماس الأصل، وذي القاعدة عامة في العلم كافة، يروم بها أصحاب العلوم توثيق مواطن النقل، وتثبيت أصول مصادرهم والتوثق منها، قال القرافي(ت 684 هـ/ 1285 م) : "كان الأصل يقتضي أن لا تجوز الفُتيا إلا بما يرويه العدل عن العدل، عن المجتهد الذي يقلده المفتي، حتى يصح ذلك عند المفتي، كما تصح الأحاديث عند المجتهد، لأنه نقل لدين الله تعالى في الوصفين،

---

(1) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني. دار الفكر: بيروت. ط ( )، دت. ج5، ص60.

وغير هذا كان ينبغي أن يحرم، غير أن الناس توسعوا في هذا العصر، فصاروا يفتون من كتب يطالعونها من غير رواية، وهوخطر عظيم في الدين، وخروج عن القواعد.. وعلى هذا تحرم الفتوى من الكتب الغريبة التي لم تشتهر، حتى تتظافر عليها الخواطر ويعلم صحة ما فيها، وكذلك الكتب الحديثة التصنيف، إذا لم يشتهر عزوما فيها من النفول إلى الكتب المشهورة، أويعلم أن مصنفها كان يعتمد هذا النوع من الصحة، وهوموثوق بعدالته، وكذلك حواشي الكتب تحرم الفتوى بها لعدم صحتها والوثوق بها [1].

4- ضبط الثوابت والمسلمات:

إذ محل النزاع لا يستدل به، ولا يحاج مخالف بما لا يريد مصداقية له في الاستدلال، ولا يلزم بما لا يعده مصدرا للحجاج، ومن لا يضبط معه المسلمات يخوض في مراء لا آخر له، كلما جاءه دليل كفر به، كأن يحاور مسلم شيوعيا بنص الكتاب في الربوبية والألوهية، إذ النقاش معه لا يبتدئ من هنا.

والنقد حيث انتهى إلى مقدمات يسلم بها العام والخاص فقد تم، وبعدها جدل سفسطائي، غير أن هنالك بعض المقدمات التي تكون خاصة؛ إما بطائفة فن معين أومذهب في مجال ما، فما من بد في بيان تلك المقدمات في مبدأ النقد، ووضع خريطة مفاهيم، وتصنيف وتوضيح المصطلحات التي ستتداول حال المناقشة والنقد، وبهذا الترتيب تكون حدود حلبة النقد واضحة، وقوانين الأخذ والرد، والجدل والنقد بينة لكلا الطرفين، فلا يحدث التناقض، ولا يكون أحدهما مشرقا والآخر مغربا.

فالنقد المقصود منه الفائدة؛ لا يتم إلا بتحديد أصول يحترمها ويقر بها كل طرف؛ من الناقد والمنتقد، فيكون معينا على أقوالهما عند التنازع؛ فيرجعان إليه، وبمثله قال عبد العزيز الكناني (ت240هـ/854 م) [2]، بين يدي مناظرته لبشر

---

(1) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام: شهاب الدين أبوالعباس الصنهاجي البهنسي القرافي؛ تح: أبوبكر عبد الرزاق. المكتب الثقافي: القاهرة. ط ( )، 1989. ص 261.

(2) هو: عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني المكي، فقيه مناظر، من تلاميذ الشافعي. يلقب بالغول لدمامته، قدم بغداد في أيام المأمون، فجرت بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن. له تصانيف عديدة، منها "الحيدة " رسالة في مناظرة بشر المريسي.
– الأعلام: الزركلي. ج8، ص67.

المريسية (ت218 هـ/ 833 م) [1] بحضرة الخليفة المأمون العباسي: "كل متناظرين على غير أصل يكون بينهما؛ يرجعان إليه إذا اختلفا في شيء من الفروع؛ فهما كالسائر على غير طريق، وهولا يعرف المحجة فيتبعها، ولا يعرف الموضع الذي يريد فيقصده، وهولا يدري من أين جاء فيرجع، فيطلب الطريق وهوعلى ضلال، ولكنا نؤصل بيننا أصلا، فإذا اختلفنا في شيء من الفروع رددناه إلى الأصل، فإن وجدناه فيه؛ وإلا رمينا به ولم نلتفت إليه" [2] .

وذي طريقة قرآنية، كما في قوله ﷻ **﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (84) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (85) قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (86) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ (87) قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُويُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (88) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ (89) بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (90) مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ (91) عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿المؤمنون: 92﴾.**

5- ضبط المصطلحات والمفاهيم:

لأن الإجمال في الكلام، والنقد بمعجم خاص بالناقد، هوتحكم في مراد المردود عليه، وإلزام الغير بفهم لا يبغي إليه سبيلا، فعلى الناقد أن يعي لغة من ينتقد ومنهجه في الكلام، والدلالة الاستعمالية لمفردات المنتقد، فيدري مذهبه ونحلته. وبالوقوف عند الثوابت والمسلمات، والانطلاق منها؛ ليتحدد مريد الحق؛ ممن لا يريد إلا المراء والجدل والسفسطة. فالتواصل الصحيح لا يمكن أن يتم إلا في ظل وضوح المفاهيم، واستعمال دقيق للمصطلحات، ونبه ابن تيمية لأهمية تحديد المصطلحات حتى لا يدور الجدال حول الألفاظ بدل الحقائق، فكان لا يقبل مصطلحا معينا فيه إجمال واشتباه حتى يستفسر صاحبه ويستفصل، كيما يكون الحوار بناء وحقيقيا، وهويرى أن سبب اختلاف النظار إنما يرجع في الغالب

---

(1) هو: بشر بن غياث بن أبوكريمة عبد الرحمن المريسي العدوي بالولاء، أبوعبد الرحمن: فقيه معتزلي عارف بالفلسفة، يرمى بالزندقة، رأس الطائفة المريسية القائلة بالإرجاء. قال برأي الجهمية، وقيل: كان أبوه يهوديا. – الأعلام: الزركلي. ج4، ص134.

(2) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن: عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم بن ميمون الكناني؛ تح: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة. ط( )، دت. ص38.

لاستعمالهم ألفاظا " مجملة؛ تتناول أنواعا مختلفة، إما بطريق الاشتراك لاختلاف الاصطلاحات، وإما بطريق التواطؤ مع اختلاف الأنواع، فإذا فسر المراد وفصل المتشابه؛ تبين الحق من الباطل، والمراد من غير المراد "[1] .

فالنزاع يقع غالبا نتيجة لاستعمال المتناظرين أسماء مشتركة مع اختلاف الحقائق، فإذا اتضحت المعاني بالاستفسار عن الحقائق المقصودة زال الخلاف، أوأسماء متواطئة مع تفاوت الحقائق، فإذا تبين أن أنواع جنس الحقيقة فيه تفاوت ارتفع النزاع.

6- النقد بالدليل:

فرد أقوال الآخرين ونقدها لا يكون مزاجا متبعا، ولا هوى مفتعلا، دليله أن الناقد لا يستطعم قول صاحبه، ولا يكفي في نقده بيان أنه خلاف ما يعلم الناقد، فجهله الناقد لا يفيد العدم، وكم من عالم فاته ما عند من هوأقل منه حظا في العلم والفهم، فالخضر كان معه من العلم ما لم يدركه موسى عليه السلام ولم يحط به خُبرا، وموسى عليه السلام رسول نبي من أولي العزم، وكان هوالناقد لأفعال الخضر عليه السلام، إلا أن برهان الخضر عليه السلام أقوى وأجلى من نقد موسى عليه السلام، والهدهد أحاط بما لم يحط به نبي الله سليمان عليه السلام، وجاءه من سبأ بنبأ يقين، ونبي الله مسخرة له الجن والريح وأوتي من الملك ما لا ينبغي لأحد بعده؛ لم يدري ما بجوار مملكته.

وفي الكتاب المبين طلب الله تعالى من نبيه أن يجادل الكفار، ويطالبهم بدليل مزاعمهم ﴿ **وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَونَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ** ﴿**البقرة :111**﴾. ﴿ **أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي**﴾ ﴿**الأنبياء:24**﴾. ﴿ **قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**﴾ ﴿ **آل عمران:93**﴾ .

وبني على ذي قاعدة " إن كنت ناقلا فالصحة، وإن كنت مدعيا فالدليل"[2] ، فالإقناع بالدليل؛ شرط لإقحام الخصم، وإظهار عجزه، ويكون بالحجة والبرهان لا بمجرد الكلام، والنقد بلا دليل: هدم ليقين علم بشك. والدليل كل ما

---

(1) درء التعارض: أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية؛ تح: محمد رشاد سالم. جامعة الملك سعود: الرياض. ط(2)، 1991. ج1، ص76.

(2) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني؛ تح: عبد الله الدراز. دار القلم: دمشق. ط(1)، 1975. ص368.

يصلح وجه الاستدلال به، وقاد نحومدلوله، مع المتابعة لأهل العلم في قواعد الاستنباط، فالإشكال ليس في وجود الدليل بل في قوامة وجه الاستدلال.

يقول الشاطبي (ت 590 هـ / 1194 م): " يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به، فهوأحرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل "[1].

7- ألا يكون الدليل عين الدعوى:

فمحل النزاع لا يستدل به، ومن ينحى إلى ذاك؛ فهويعد دليل بطلان قول من ينتقد؛ مجرد المخالفة لما يعتقد، أي أن دليل صدق نقده؛ جهله بقول من ينتقد، وسيم أصحاب ذا الأسلوب "**البائية**"، فجملة أدلة نقدهم: ما علمنا هذا في آبائنا الأولين، وخلاصة ردهم أن المردود عليه يبغي منهم أن يتركوا ما اعتادوا أنه حقيق بالإتباع، فلا تلتمس جدية في النقد، ولا مصداقية في الحوار، ومنتهى الكلام حيث بدأ، بلا تدبر لقول المخالف، ولا تمعن في فهم أدلته، فضلا أن ينظر فيها.

ولدى بعض النقاد ملكة في حياكة زخرف القول، حتى يتوهم السامع أنه أتاه بسلطان مبين، وواقع حاله فري، وحقيق كلامه تزويق ألفاظ، وتنميق عبارات، وقوة خطابة، وسيلان قلم، وهومفوه بلا فهم، زبدة كلامه زبد، وجدل حواره كبد، ملخص نقده شغب، لا يسمن ولا يغني من جوع، فزاعة نقده من قش وصوف.

8- انتفاء التناقض:

فالمتناقض ساقط بداهة، وهوحامل للنقد والنقد المضاد بداخله، ودلالته تكون باهتة، ورميه يرتد عليه، لذا بين أهل العلم ضوابط وشروط تصلح منطق المتكلم؛ ألا يقع في التناقض أثناء المباحثة، وغالب من يزل في ذا يكون إما لم يتبصر رأي من ينتقده، أوأنه يخوض معركة شخصية لا أكثر، فيحشد لها ما يحرق به أطراف رأيه.

وأمثلة ذلك كثيرة، من أجلها نقد الكفار لأنبيائهم، وفي نقد كل قوم لنبيه كلمة تواصوا بها وإن فرقتهم الأرض والسنون، كَذَلِكَ ﴿**مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا ساحر أومجنون**﴾ [الذريات:39].

---

(1) الموافقات في أصول الشريعة: إبراهيم بن موسى اللخمي أبوإسحاق الشاطبي؛ تح: عبد الله الدراز. دار الفكر: بيروت. ط( )، دت. ج2، ص56.

فشأن الساحر العقل والفطنة والذكاء، والمجنون لا عقل معه البتة، وهذا منهم تهافت وتناقض بين، فهم يرمون نبيهم بالجنون والهذيان لينفروا منه من لم يلقه بعد، ولكثرة مريضيه وأتباعه قالوا ساحر، فرفعوه من مستوى دون العقل إلى الدهاء والفطنة العالية، لكن مع شر فيما يأتي به من صنيع.

وفي قوله عن كلام كفار قريش **﴿وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾** [القمر:2] والسحر لا يكون مستمرا، والمستمر لا يكون سحرا. وفي قوله ﷺ **﴿ وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾** [البقرة:80]، فهذه مطالبة لهم بتصحيح دعواهم، وترديد لهذه المطالبة بين أمرين لا بد من واحد منهما، وقد تعين بطلان أحدهما؛ فلزم ثبوت الآخر، فإن قولهم: لن تمسنا النار إلا أياما معدودة خبر عن غيب لا يعلم إلا بوحي، فإما أن يكون قولا على الله بلا علم فيكون كاذبا، وإما أن يكون مستندا إلى وحي من الله، وعهد عهده إلى المخبر، وهذا منتف قطعا، فتعين أن يكون خبرا كاذبا، قائله كاذب على الله تعالى (1) .

9- مراعاة قطعية النتائج ونسبيتها:

من المسائل العقدية ما يعد من الاختلاف القابل للاجتهاد، ومنها أصول قطعية وأركان في الدين، الخلاف فيها سالب لأصل الإسلام، فكان ولابد على الناقد أن يدري الفوارق، ويعلم كلام سلف الأمة فيما ينتقد من مسائل، وفي تقرير فمن المسائل العقدية ما هومحل أخذ ورد، تجاذبها الأقوال والاجتهادات في نسق واحد، حدوده النصوص والآثار، غير أن المفاهيم تتنازعه، والنتائج في ذا نسبية، لا يشنع على المخالف فيها، ولا ينكر على اختيارات أحد من أهل العلم، كما لا يفرض من ترجح رأيه على شيء؛ راجحه على الغير، فراجحه عنده؛ مرجوح لدى غيره، وقطعيه؛ ظني عند غيره. والسلف ما تنازعوا فيه أقروا عليه، وساغ لهم العمل به من اجتهاد العلماء والمشايخ والأمراء والملوك، وهم تنازعوا في مسائل علمية اعتقادية كسماع الميت صوت الحي، وتعذيب الميت ببكاء أهله، ورؤية محمد **لربه** قبل الموت، مع بقاء الجماعة والألفة. ومذهب أهل السنة والجماعة أنه لا إثم على من اجتهد وإن أخطأ، ويعد من اختلاف التضاد المقبول، وهونوعان:

---

(1) بدائع الفوائد: محمد بن أبوبكر أيوب الزرعي ابن القيم؛ تح: هشام عبد العزيز عطا، عادل عبد الحميد العدوي وأشرف أحمد. مكتبة نزار مصطفى الباز: مكة المكرمة. ط(1)، 1996. ج4، ص952.

الأول: ما قام الدليل على تصويب أحد المذهبين، فالحق ما وافق الدليل القوي، وما خالفه خطأ، وحيث كان المختلفون مجتهدين؛ فكل منهم محمود ومأجور، للمصيب أجران، وللمخطئ واحد، وذنب خطئه مغفور، لقوله ﷻ ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: 5].

وحينئذ فكل من المختلفين، وإن كان القولان متضادين؛ محمود، وكل منهما مأجور، وإن كان الحق مع أحدهما.

الثاني: اختلاف بين أوجه كلها قوية الاستدلال، ولا يتجلى فيها الصواب بين الأقوال، ولا تعارض دليلا شرعيا، جاز العمل بأحدهما دون إنكار على الآخر المخالف. وهذا هوالتضاد الذي يقول فيه أهل العلم: لا إنكار في مسائل الخلاف، وهناك أعذار لذلك للمجتهد، ونتائجه نسبية يرجى الصواب فيما اتبع فيها، ويعتذر للمخطئ فيما خالف.

10- إحكام النقض:

قد يوهن الحق لضعف النقد، فيزيد في تعمية الصواب؛ إن لم يكن بالصنيع ذا إعانة لشد عضد الباطل، أومستمسك لبقاء الخطأ؛ تحت سقف " اختلاف أوجه نظر"، ومن غايات النقد السليم كشف مراتب الخلاف، فقد يكون الخلاف حقا؛ اختلاف أوجه نظر، وقد يكون من باب التنوع المحقق للتكامل، فيأزر الحق بالحق، مع تنوع العبارة. ويحذر من ذكر الشبهة نقدا وردها نسيئة، بأن يحلل ويفصل القول المرجوح، ويعرض مقاصد قائله، ويبسط بيان أدلته ووجه الدلالة فيها، ثم يختم بالإحالة على الجواب في موضع آخر أومصنف مغاير، فذا مسلك متردد أبدا؛ بين العجز والحيدة، وفي كل منهما هضم للحق، وتقوية للباطل، وكسر لجانب الصواب، وسلامة لجنب الخطأ، فتلصق الشبهة في ذهن القارئ، وهيهات إن وقع نظره على الرد، أووعى بعدها النقد، فمقتضى النقد يدا بيد، وهاء بهاء.

فمن أهل العلم من كان يقرر في مسائل كثيرة مذاهب الخصوم وشبههم بأتم عبارة، فإذا جاء إلى الجواب اقتنع بالإشارة، كالرازي (ت 606هـ/1209 م) ، حيث وصف بعض المغاربة منهم بأنه يورد الشبه نقدا، ويحلها نسيئة، حتى نقم عليه كثير من العلماء.

قال الطوقي الصرصري (ت 716هـ/1316 م): " وأجمع ما رأيته من التفاسير لغالب علم التفسير كتاب القرطبي، وكتاب "مفاتيح الغيب"، ولعمري كم فيه من زلة وعيب. وحكى لي الشيخ شرف الدين النصيبين المالكي أن شيخه الإمام الفاضل سراج الدين المغربي السر مساحي المالكي صنف كتاب " المآخذ على مفاتيح الغيب"، وبين ما فيه من البهرج والزيف في نحومجلدين، وكان ينقم عليه كثيراً، خصوصاً إيراده شبه المخالفين في المذهب والدين على غاية ما يكون من القوة، وإيراد جواب أهل الحق منها على غاية ما يكون من الوهي. ولعمري إن هذا لدأبه في غالب كتبه الكلامية والحكمية، كالأربعين، والمحصل، والنهاية، والمعالم، والمباحث المشرقية، ونحوها.

وقال فيه الشهرزوري (ت 387هـ/997 م) " له مصنفات في أكثر العلوم، إلا أنه لا يذكر في زمرة الحكماء المحققين، ولا يعد في الرعيل الأول من المدققين، أورد على الحكماء شكوكا وشبها كثيرة، وما قدر أن يتخلص منها، وأكثر من جاء بعده ضل بسببها، وما قدر على التخلص منها. وهوشيخ مسكين، متحير في مذاهبه التي يخبط فيها خبط عشواء"(1). واتهمه بعضهم بنصرة الباطل عبر هذه المسالك، واعتذر له البعض بأنه حريص على الحق فكان بذاك يستفرغ جهد في تقرير شبه خصومه لا يبقي منها واحدة إلا أوردها، فإن بلغ الرد؛ ضعفت قريحته وكلت من كده في تقرير الشبه، واستفراغه الجهد في تتبع الشبه.

الخاتمة:

لا يمكن في كثير من أمرنا إدراك أخطاء تصوراتنا، ولا التنبه لزلل النتائج؛ ذلك أن الإنسان يمارس عيبه أحيانا بشكل طبيعي، وربما معتقدا صوابه، فيحتاج إلى من يبصره بهذا الخطأ، لأن القدرات المعرفية للأفراد متفاوتة والملكات العلمية مختلفة.

وختام العرض بيان أهم النتائج المستخلصة من البحث؛ وهي:

- النقد مهم لميز الخبيث من الطيب، وكشف الأخطاء قبل تراكمها، وتشخيص العلل قبل استفحال دائها، وسرعة النقد من تسريع علاجها.
- النقد مطلب معرفي لمواجهة الانحرافات والأخطاء العالقة بالدراسات والآراء، وضروري لمواصلة النموالمعرفي.
- يعد النقد من التكامل المعرفي، ومن حوائج الجماعة المعرفية الصحيحة، فيكون النقد تعاونا على ما لم يصل إليه المنتقَد، وتنبيه على ما فاته، وتثمينا لما أصاب فيه، فيتقوى بالنقد ويزداد فكره تناسقا.
- ومن ثمرات النقد البناء إقامة البينة على المسلمين، وبيان الدين القيم، وتخليص التوحيد الخالص من شوائب الشرك.

---

(1) تاريخ الحكماء؛ نزهة الأرواح وروضة الأفراح: شمس الدين محمد بن محمود الشهرزوري؛ تح: عبد الكريم أبو شويرب. جمعية الدعوة الإسلامية العالمية: طرابلس. ط(1)، 1988. ج2، ص(144، 146).

قائمة المصادر والمراجع:

1. الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام: شهاب الدين أبو العباس الصنهاجي البهنسي القرافي؛ تح: أبو بكر عبد الرزاق. المكتب الثقافي: القاهرة. ،1989.

2. الأعلام: خير الدين الزركلي. دار العلم للملايين: بيروت. ط ( )، 1986.

3. البداية والنهاية: أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي. مكتبة المعارف: بيروت. ط (2)، 1990.

4. بدائع الفوائد: محمد بن أبو بكر أيوب الزرعي ابن القيم؛ تح: هشام عبد العزيز عطا، عادل عبد الحميد العدوي و أشرف أحمد. مكتبة نزار مصطفى الباز: مكة المكرمة. ط(1)، 1996.

5. تاريخ الجدل: أبو زهرة. دار الفكر العربي: بيروت. ط(1)،1934.

6. تاريخ الحكماء؛ نزهة الأرواح و روضة الأفراح: شمس الدين محمد بن محمود الشهرزوري؛ تح: عبد الكريم أبو شويرب. جمعية الدعوة الإسلامية العالمية: طرابلس. ط(1)، 1988.

7. تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد: محمد أبو زهرة. دار الفكر العربي: القاهرة. ، دت.

8. جامع العلوم والحكم: أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. دار المعرفة: بيروت. ط (1)، 1408هـ.

9. الحيدة و الاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن: عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم بن ميمون الكناني؛ تح: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. مكتبة العلوم والحكم: المدينة المنورة. ، دت. ص38.

10. درء التعارض: أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية؛ تح: محمد رشاد سالم. جامعة الملك سعود: الرياض. ط(2)، 1991.

11. الرد على الزنادقة والجهمية: أحمد بن حنبل الشيباني أبو عبد الله؛ تح: محمد حسن راشد. المطبعة السلفية: القاهرة. ط(1)، 1393.

12. الردود: بكر أبو زيد. دار العاصمة: الرياض. ط(1)، 1414.

13. زاد المعاد في هدي خير العباد: محمد بن أبو بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله؛ تح: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة: بيروت. ط (14)، 1986.

14. سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذَهَبي؛ تح: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة: بيروت. ، دت.

15. طريق الهجرتين وباب السعادتين: محمد بن أبو بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله؛ تح: عمر بن محمود أبو عمر. دار ابن القيم: الدمام. ط(2)، 1994.

16. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني. دار الفكر: بيروت. ، دت. ج5، ص60.

17. الفرق بين الفرق: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي. دار الكتب العلمية: بيروت، ط (1)، 1405هـ - 1985م.

18. الكافية في الجدل: أبو إسحاق الجويني؛ تح: فوقية حسين. مطبعة عيسى الحلبي: القاهرة. 1979.

19. كتاب القدر: أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفرياب؛ تح: عبد الله بن حمد المنصور. أضواء السلف: الرياض. ط(1)، 1997م.

20. لسان العرب: أبي الفضل جمال الدين بن منظور. دار صادر: بيروت. ط(5)، 1992م.

21. لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني. المؤسسات الإعلامية: بيروت. ط(2)،1971.

22. مجموع الفتاوى: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؛ تح: أنور الباز، عامر الجزار. دار الوفاء: بيروت. ط(3)، 2005.

23. مدارج السالكين: ابن قيم الجوزية؛ تح: رضوان جامع رضوان. مؤسسة المختار: القاهرة. ط(1)،2001.

24. المعارف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري؛ تح: ثروت عكاشة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط(2)، 1992 م.

25. معجم مقاييس اللغة: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا؛ تح: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية: بيروت. ط(1)، 1999م.

26. المقدمة: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون. مكتبة لبنان: بيروت. ط ()، 1999م.

27. الملل و النحل: محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني؛ تح: أحمد فهمي محمد. دار المعرفة: بيروت. ، 1980.

28. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط و الآثار: تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي؛ تح: محمد زينهم، مديحة الشرقاوي. مكتبة المدبولي: القاهرة. ط(1)، 1997.

29. الموافقات في أصول الشريعة: إبراهيم بن موسى اللخمي أبو إسحاق الشاطبي؛ تح: عبد الله الدراز. دار الفكر: بيروت. دت.